

السيد الرئيس
أصحاب المعالي
السيد الأمين العام للأمم المتحدة
السيدات و السادة .

أود بداية أن نعرب عن عميق امتناننا للمملكة المغربية ملكاً وحكومة وشعباً على كرم الضيافة وحسن الاستقبال الذي حضينا به منذ حلولنا بهذا البلد العربي الشقيق المضيف والذي يحتل مكانة مرموقة على المستوى العربي والأفريقي والدولي، أهلته عن استحقاق وجدارة ليكون له شرف استضافة هذا المؤتمر الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني باعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، إننا نهنئ أشقائنا على هذه الثقة الدولية.

السيد الرئيس

إن العمل على إنجاز اتفاق عالمي للهجرة يعد أمراً هاماً، حيث يعبر بكل وضوح عن الإرادة الدولية الواعية لحقيقة أن مشاكل وتحديات الهجرة تنطوي على تداعيات ومخاطر تتجاوز القدرات الوطنية منفردة، وأن أي تأخير في الاستجابة لهذه التحديات، لا يهدد الجهود المبذولة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان فحسب، بل يمثل خطراً على أمن واستقرار كثير من المجتمعات والبلدان، ويشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين بصفة عامة.

إن بلادي، ومن خلال متابعتها لمراحل التفاوض على مشروع الاتفاق وما تم التوصل إليه من نتائج تود توضيح ما يلي:

أولاً - لقد كنا نتطلع إلى أن يُعطي الاتفاق مساحة أكبر من الاهتمام لمعالجة الأسباب التي تدفع الناس للهجرة غير النظامية، وأن تكون هذه الظاهرة في صلب اهتمام الاتفاق لما تمثله من مخاطر تطل بلدان العبور والمقصد، بل والمهاجرين أنفسهم، ومع ذلك نرى أن الهدف الثاني المعني بمعالجة الدوافع السلبية للهجرة يمثل حجر الأساس للتصدي لمشاكل الهجرة، ويتطلب تعزيزه من خلال اعتماد آليات محددة وواضحة للمساهمة في تمويل برامج التنمية في بلدان المصدر، وتحسين أداء القطاعات الخدمية لديها بما يحقق استقرار الناس، ويصرفهم عن طلب الهجرة غير النظامية ومخاطرها.

ثانياً - ضرورة الأخذ بعين الاعتبار دخول عنصر سلبي جديد وخطير للغاية مرتبط جزء منه بالهجرة غير النظامية، والمتمثل في الجماعات الإرهابية التي استغلت هذه الظاهرة من جانبين: الأول استغلال موجات المهاجرين لتسريب

عناصرها من بينهم، وذلك لتوسيع انتشارهم ولتنفيذ عملياتهم داخل دول العبور والمقصد... والثاني الحصول على موارد تمويل لأنشطتهم من خلال المتاجرة بتهريب المهاجرين والسلاح والمخدرات و تجنيد الشباب وضمهم لأفكارهم الهدامة؛

لقد عانت بلادي الأمرين من الجوانب السلبية للهجرة غير النظامية، حيث تسلل عدد من عناصر الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة والعابرة للحدود إلى جنوب البلاد الذي لازال يعاني منها حتى الآن، فبالأمس القريب أهدمت هذه الجماعات الإرهابية 6 من شباب قرية "الفقهاء" كانت قد اختطفتهم منذ قرابة الشهر، وما هذا إلا قليل من كثير

ثالثاً - هناك حاجة ماسة لتركيز الجهود على التصدي لتحديات الهجرة في أفريقيا، وهذه التحديات تعكسها التقارير التي تفيد بأن معدل الخصوبة في القارة هو الأعلى في العالم، وأن عدد سكانها سيتضاعف عام 2050 ليصل إلى أكثر من 2 مليار نسمة، هذه الحقيقة التي إن لم يتم التعامل معها بشكل إيجابي فستؤدي لتفاقم هذه الظاهرة، ولاعتقد بأن هذا الأمر يُكتفى بمواجهته بإجراءات احترازية أمنية فقط، بل يحتاج لبذل جهد دولي جماعي و حقيقي يُمكن بلدان القارة من استثمار مواردها الطبيعية وإمكاناتها البشرية بما يحقق لها الاستقرار والرخاء الاقتصادي والاجتماعي، وبما يسهم أيضاً في تعزيز الاقتصاد العالمي، و في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في القارة .

رابعاً - انطوى الكثير من أهداف الاتفاق على حقوق عامة للمهاجرين سواء كانوا نظاميين أو غير نظاميين، وهو ما قد يتعارض مع القوانين الوطنية، و سيؤدي إلى صعوبة الوفاء به، وعليه فإن الوضع القانوني للمهاجر يُعد أساساً مهماً لتطبيق ما تنص عليه التشريعات الوطنية، وبما يتوافق مع التزامات عضوية الصكوك الدولية ذات الصلة.

خامساً - إن استمرار تدفقات الهجرة غير النظامية إلى الدول التي تمر بصراعات أو حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني يمثل تحدياً خطيراً أمام هذه الدول، ويفاقم من معاناتها الاقتصادية والأمنية، وما تواجهه من مشاكل اجتماعية، وهو وضع لن يُمكنها من الوفاء بجميع ما ورد بالاتفاق من أهداف تتعلق بحماية حقوق المهاجرين غير النظاميين الذين ينتهكون القوانين الداخلية للدول، ويعرضون أنفسهم لجشع وطمع شبكات تهريب البشر التي أصبحت منتشرة وعلى درجة عالية من التنسيق الاجرامي في كل من بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

سادساً - مع أنه هناك اتفاق على وجوب التفريق بين حقوق المهاجرين واللاجئين، إلا أن كثيراً من المهاجرين يسعون لإدراج أنفسهم كلاجئين

ويطالبون بالوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاقية 1951، ونحن في ليبيا نؤكد في كل المناسبات بأننا دولة عبور لتدفقات كبيرة معظمها من المهاجرين غير النظاميين القاصدين بلدان أوروبا للبحث عن مستقبل أفضل، وليسوا لاجئين نتيجة ظروف سياسية أو إنسانية خطيرة، وفي هذا السياق نرى أن مسألة التوطين من عدمه يعتمد على تشريعات وسياسات الدول بما يراعي شواغلها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال القبول بأية ضغوطات تُمارس في هذا الشأن

. إن بلادي بمجرد أن يتحقق لها الاستقرار السياسي والاقتصادي،- الذي نأمل أن يكون قريباً؛- ستتمكن من استيعاب أعداداً كبيرة من المهاجرين للمشاركة في إعادة الإعمار وإنجاز مشاريع البنية التحتية التي تحتاجها البلاد

ختاماً، السيد الرئيس، السيدات و السادة إننا نؤكد على أن الاستجابة لتحديات الهجرة، وتحويل مسارها نحو هجرة نظامية ومنتظمة بشكل يُحقق المنفعة للجميع يعتمد بشكل أساسي على مد يد العون للفقراء والمحتاجين، والتضامن معهم لتمكينهم من أن تكون الهجرة بالنسبة لهم خياراً وليس اضطراراً.

شكراً السيد الرئيس .